خصائص الفساد الاداري

١-السرية: بسبب ما يتضمنه من ممارسات غير مشروعة من وجهة النظر القانونية او المجتمعية او ربما الاثنين معا، وهي سمة مرافقة للفساد الاداري في اغلب الاحيان الا ان من الممكن ان تصبح ممارسة الفساد مألوفة في حالة استشراء بعض مظاهر الفساد الاداري في المجتمع وتعايشه معه حتى تصبح شيئاً عادياً وهذه المرحلة تعد من اخطر المراحل على المجتمع.

٢-يتضمن اكثر من شخص واحد: وهنالك علاقة تبادلية للمنافع والالتزامات بين اطراف العملية.

٣-سريع الانتشار: يتميز الفساد الاداري بهذه الخاصية فهو كالسرطان ينخر اعضاء الجهاز الاداري تدريجياً اذا وجد البيئة الملائمة اذ يزداد نفوذ الفاسدين وسلطتهم مما يعطيهم القوة للضغط على سائر الجهاز الاداري.

٤-مرتبط بمظاهر التخلف الاداري: وهو يترافق مع مظاهر التخلف الاداري مثل تأخير المعاملات، وسوء استعمال الوقت وغيرها التي تشكل ارضية خصبة للفساد الاداري مما يؤدي الى الشعور بعد الراحة وفقدان الحافز للعمل ومن ثم يؤدي الى حماية المنحرفين وعدم كشف انحرافاتهم التي يمكن ان تمتد الى خارج الجهاز الاداري لتؤثر في المجتمع.

اسباب الفساد الاداري:

ان المجتمعات تعاني من ظاهرة الفساد بسبب عدم وضوح الرؤية وتداخل القضايا وازدواج النظرة احيانا، ان علاج الفساد يكمن في التركيز على الاصلاح الاجتماعي وليس مجرد التوقف عند الاصلاح الاقتصادي لان المناخ العام في كل مجتمع هو الذي يحدد درجة تقبله للفساد من عدمه.

ان الاسباب الرئيسية للفساد الاداري هي:

اولا:-اسباب خارجية وتنقسم الى:

أ-اسباب تربوية وسلوكية: وهي اهم العوامل الاجتماعية السلبية التي تساهم في نشر مظاهر الفساد الاداري وهي:

١-التقاليد الاجتماعية المكرسة للولاءات الطبقية والعلاقات العرقية.

٢-ضعف الوازع الديني وانحراف القيم.

٣-ضعف برامج التثقيف والتدريب والتأهيل.

٤-تدني المستوى التعليمي وعدم وعي المواطنين بحقوقهم.

٥-غياب الوعي الاجتماعي وهذا ما يروج الى بعض مظاهر الفساد لدرجة ان تشاع الرشوة في المجتمع.

ب-الاسباب الاقتصادية:

١-تدنى رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة الذي يؤدي للفساد الاداري.

٢-الفقر والتفاوت الطبقي التي تساهم في ايجاد بيئة خصبة لنمو الفساد.

٣-ازدياد نسبة البطالة وتعطيل فرص التوظيف لقلة الاستثمار المحلي والاجنبي.

٤-احتكار الدولة وسيطرتها على عدد من المؤسسات لمعظم القطاع الاقتصادي وحماية هذه المؤسسات من المنافسة.

ج-الاسباب السياسية:

١-فساد اصحاب القرار ولا توجد القدرة الحسنة المتمثلة في النخبة السياسية.

٢-عجز الدولة عن اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين وعدم العدالة في توزيع المكتسبات والحقوق بين المواطنين.

٣-ينتشر الفساد الاداري في حالة وجود قوانين تحمي رجال السياسة وكبار الموظفين من الملاحقة وخضوعهم للمسائلة.

٤-ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة بمحاربة الفساد الاداري.

٥-ان تجميد القضاء عن دوره الفعال وذلك بصعوبة اجراءات رفع الدعوى والتقاضي امام المحاكم بشأن قضايا المخالفات الادارية.

ثانيا:-اسباب داخلية:

أ-العوامل الادارية والتنظيمية:

١-غياب المخطط الهيكلي العام وعدم وضوح السياسات العامة للإدارة.

٢-تطبيق القوانين والانظمة بشكل غير عادل.

٣-غياب الرقابة الادارية وضعف المسائلة والشفافية.

٤-غياب المعايير الموضوعية في اختيار القيادات الادارية وانتشار نموذج القدرة الفاسدة.

ب-العوامل الذاتية: وهي عوامل كامنة في الفرد وتنبع من ذاته ومن العوامل المرتبطة بالفرد وتكوينه هي:

١-الالتزام الديني له اهمية كبيرة بالتزام الفرد بالسلوك السوي.

٢-الفردية والانانية وهي على عكس النزعة الخيرية، فتطغى على الفرد المصلحة الفردية على المصالحة العامة.

وقد يرجع الانحراف الاداري الى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين او تضاربها في بعض الاحيان، الامر الذي يعطي فرصة للتهرب من تنفيذ القانون او الذهاب الى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تعارض مصالح المواطنين.

المصادر:

١-ماهر صبري كاظم: حقوق الانسان والديمقراطية والحريات العامة ،ط٢،مطبعة الكتاب، بغداد ٢٠١٠

٢-رياض عزيز هادي: حقوق الانسان-مضامينها-حمايتها،توزيع المكتبة القانونية بغداد ٢٠٠٩

٣-محمد سعيد مجذوب: الحريات العامة وحقوق الانسان، طرابلس- بيروت بلا،ت

٤-علي الدين هلال: الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان، بيروت، ١٩٨٣

٥ -مصطفى ابراهيم الزلمي: حقوق الانسان في الاسلام